الأهرام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ اكتوبر ٢٠١٠

إنجازات «الكويز» محدودة

بعد ٦ سنوات على توقيع الاتفاقية:

بعد مرور ٦ سنوات تقريبا على دخول مصر فى اتفاقية الكويز «Quiz» الموقعة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر عام ٢٠٠٤ هل نستطيع الآن تقييم الاتفاقية وأثرها على صناعة الغزل والنسيج بمصر؟! وهل التزام مصانع المنسوجات بالاتفاقية أثر فى صناعة الغزل والنسيج؟! وما نسب الاستفادة منها؟ وكم شركة كبرى أو مصنعا تم غلقها بعد توقيع الاتفاقية؟ وهل تعديل الاتفاقية بتخفيض نسبة المكونات الإسرائيلية فى الصناعة المصرية خاصة المنسوجات من١١,٧ إلى ١٠,٥٪ سيحيي صناعة الغزل والنسيج بمصر وينعش النمو الاقتصادى ويزيد من الانتاج وكفاءته أو يرفع من قيمة الصادرات؟!

يرى محمد على القليوبى رئيس غرفة الصناعات النسيجية السابق ورئيس جمعية مستثمرى ومصدرى المحلة الكبرى أن اتفاقية الكويز لها تاثير ايجابى كبير على الصناعة بصفة عامة وصناعة الغزل والنسيج والتصدير بصفة خاصة فالاتفاقية ليست فقط مجرد شرط وجود مكون إسرائيلى فى المنتج المصرى كما يقال ويتردد. إنما هى بنود كثيرة منها تأهيل المناطق الصناعية بمعنى أن تكون هذه المناطق أو المصانع على أعلى مستوى بداية من العمالة المدربة والمؤمنة والآلات الحديثة وصيانتها والبيئة النظيفة وكل شىء من خلال رقابة وإدارة حاسمة إلى جانب فتح سوق العمل وتدريب العمال وتعليمهم والتأمين عليهم صحيا واجتماعيا والهدف زيادة الإنتاج وكفاءته والاعفاء الجمركى أيضا بالاضافة إلى فتح أسواق جديدة ومن أهمها السوق الأمريكية وهى أقوى أسواق العالم، فى الوقت الذى بلغت صادراتنا إلى أمريكا إلى ٨٥٠ مليون دولار بعد أن كانت ٣٥٠ مليون دولار فى الوقت الذى رفعت فيه القدرة التنافسية للمنتج المصرى أمام المنافسين مثل الصين وبنجلاديش وفيتنام وغيرها من الدول الأخرى المنافسة.

ومن هنا يؤكد رئيس جمعية مستثمرى ومصدرى المحلة أن الاتفاقية أتت بإيجابيات كثيرة خاصة فى صناعة المنسوجات فهناك حوالى ٤٥٠ مصنعا أو أكثر استفادت استفادة كبيرة من اتفاقية الكويز ونسبة الاستفادة تختلف من شركة إلى شركة ومن مصنع إلى مصنع حسب قدرة كل مصنع. ولكن مشكلة صناعة الغزل والنسيج فى مصر - يضيف - ليست مشكلة اتفاقية الكويز وإنما المشكلة الأساسية المتراكمة نتيجة أن دول الشرق الأقصى كانت تدعم القطن والغزل والقماش الخام الجاهز وأخيرا غيرت خطة الدعم وألغت الدعم ورفعت نسبة دعم القماش المجهز أى الذى حصل على جميع مراحله من صباغة وتبييض وغيره حتى تنافس باقى الدول فى العالم.

المؤيدون للاتفاقية: المشكلة فى سياسات الدعم وسعر القطن وليست فى «الكويز»

فكنا نحصل منهم على الشعر والغزل بأسعار مدعومة لكن أصبحنا الآن بعد إلغاء دعمهم نحصل عليه غاليا. لذلك نطالب حاليا الحكومة المصرية بدعم المغازل حتى تستطيع مواجهة هذه المشكلة لأن شركات الغزل كلها بدأت تخسر وخاصة شركات القطاع العام الذى يمثل ٦٥٪ أو ٧٠٪ من قطاع الغزل، وفجأة زاد من ١٣ جنيها للكيلو إلى ٢٦ جنيها والمنتج النهائى لم تقابله هذه الزيادة وبالتالى من المتوقع خلال شهرين أو ثلاثة أشهر وضوح الرؤية إما بأن تكون طلبات حقيقية أم مجرد مضاربة. من هنا نؤكد ونلح على دراسة زيادة الدعم الممنوح لهذه الصناعة، خلال الأشهر الثلاثة القادمة حتى تتضح الرؤية لأهمية استمرار هذه الصناعة صناعة الغزل والنسيج.

إلغاء الكويز

من جهة أخرى يعترض البعض على اتفاقية الكويز مؤكدين أنها هى السبب فى جميع مشاكل صناعة الغزل والنسيج فى مصر وقد رفعت دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى مصر الاسبوع الماضى يطالب فيها صاحبها بوقف تنفيذ وإلغاء العمل باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) التى تسمح أمريكا بموجبها بدخول السلع والمنتجات المصرية إلى أسواقها بإعفاء جمركى بشرط وجود مكون إسرائيلى فى المنتج المصرى لا يقل عن ١١,٧٪ من مكونات السلع المصدرة ثم تم تخفيض نسبة المكون إلى ١٠,٥٪ مؤكدين أنه منذ توقيع الاتفاقية وحتى الآن لم يتم توفير أكثر من ربع مليون فرصة عمل للمصريين فى مجال صناعة الغزل والنسيج وحدها بل زاد حكم الاستثمارات الأجنبية وزادت إلى ٥ مليارات دولار خلال عامين.

ويشير المعارضون إلى أن هذه الاتفاقية لم تفد إلا عددا قليلا ومحدودا من الشركات الكبرى والتى يمتلكها بعض رجال الأعمال الكبار الذين لهم صلة تجارية مع إسرائيل فى حين أن جميع المتضررين من هذه الاتفاقية هم الشركات والمصانع البسيطة وأكبر دليل على ذلك غلق ٥٠٠ مصنع منسوجات بمدينة شبرا الخيمة وحدها من أصل ١٠٧٤ مصنعا، وهكذا أثرت اتفاقية الكويز على الصناعة المصرية بالسلب وليس بالايجاب خاصة صناعة المنسوجات أو بمعنى أشمل صناعة الغزل والنسيج. ويوضح رافضو الاتفاقية أن أكبر دليل على حقيقة الأمر هو اهتمام وزير التجارة والصناعة المصرى بالوصول إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلى لخفض نسبة المكون الوارد منهم فى المنتجات المصرية المصدرة للسوق الأمريكية فى اطار البروتوكول. ويضيف بعض المستثمرين أن اتفاقية «الكويز» كانت لصالح إسرائيل وأمريكا وقلة قليلة من رجال الأعمال المصريين الذين يمتلكون مصانع الملابس المصرية التى لا تستخدم المنسوجات المحلية المصرية وإنما تتم فى سياق تعاون اقليمى لتشجيع إسرائيل على التعاون الاقتصادى مع جيرانها كبديل للعدوان واحتلال الأراضى مشددين على أن اتفاقية الكويز لها إنجازات متواضعة ولم تضف قيمة حقيقية للاقتصاد المصرى وأكبر دليل على ذلك ما وصلت إليه صناعة الغزل والنسيج فى مصر اليوم!

■ منال الغمرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية